تقرير اجتماع الجلسة الثالثة والأربعين للفريق الاستشاري المشترك (JAG) لمركز التجارة الدولية

مركز
التجارة
الدولية

مهمة مركز التجارة الدولية:

تمكين الشركات الصغيرة في التصدير من تحقيق النجاح في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق توفير، حلول تطوير التجارة المستدامة والشاملة للقطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات، بالتعاون مع الشركاء.

لا تدل التسميات المستخدمة وطريقة تقديمها عن أي رآي من قبل مركز التجارة الدولية فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو أرض أو مدينة أو منطقة، أو بسلطاتها فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

هذه الوثيقة لم تُحرر بشكل رسمي من طرف مركز التجارة الدولية.

ديسمبر/كانون الأول 2009
الأصل: الإنجليزية

الفريق الاستشاري المشترك حول مركز التجارة الدولية
الجلسة الثالثة والأربعون
جنيف، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2009

© حقوق النشر لعام 2009 محفوظة لمركز التجارة الدولية

ITC/AG(XLIII)/232

المحتويات

الجلسة الافتتاحية 1
التقرير السنوي لعام 2008 والتقرير التمهيدي لأنشطة عام 2009 3
وثيقة البرنامج الموحد لعام 2010 5
الخطة الإستراتيجية 2010 - 2013 6
استجابة الإدارة 7
مساهمات الجهات المانحة 8
ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية 9

تقرير اجتماع الجلسة الثالثة والأربعين للفريق الاستشاري المشترك (JAG)

لمركز التجارة الدولية

14-15 ديسمبر/كانون الأول 2009

الجلسة الافتتاحية

1. قامت سعادة السفيرة أمينا كيسو إيساكوفيك (البوسنة والهرسك)، رئيس اجتماع الجلسة الثانية والأربعين للفريق الاستشاري المشترك (JAG)، بافتتاح الجلسة الثالثة والأربعين (43). ولقد رحبت بالمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية السيدة باتريشيا فرانسيس وفريقها الخاص لما بذلوه من جهد على مدار العام المنصرم وعلى الأخص في سبيل تنفيذ الإصلاحات. كما قدمت شكرها لبعض الدول المانحة لإعلاناتهم عن تقديم الدعم المالي للمنظمة. دعت عقب ذلك سعادة السفير دينيس فرانسيس (ترينداد وتوباجو)، والذي وافق على رئاسة الجلسة الثالثة والأربعين (43)، ليتخذ مكانه أعلى المنصة.

ملاحظات افتتاحية يلقيها رئيس الجلسة الثالثة والأربعين (43)، السيد دينيس فرانسيس

2. عبر سعادة السفير عن عميق شكره لرئيسة الجلسة السابقة وقام بالترحيب بممثلي منظمة التجارة العالمية والأونكتاد - المدير العام باسكال لامي والأمين العام بيتكو دراجانوف. ولقد أعاد التأكيد على أن الهدف الرئيسي من وراء الاجتماع المنعقد على مدى يومين هو مناقشة برنامج عمل مركز التجارة الدولية – النتائج التي تم تحقيقها خلال العام 2008 و2009 والخطط المعدة للعام 2010 وما بعد ذلك. كما نوه إلى إنه ستتم إتاحة الفرصة للأعضاء للإعلان عن مساهماتهم خارج الميزانية.

بيان باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

3. ذكر السيد لامي أن الفريق الاستشاري المشترك نجح خلال العام 2008 أن يحتفظ بوضعه في مواجهة خلفية موقف اقتصادي عالمي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فهناك الآن أدلة قاطعة على أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تخلف آثارها الضارية على الدول النامية فحسب، بل إنها هددت كذلك بعكس المكاسب التي أحرزوها في سبيل سعيهم لتحقيق أهدافهم التنموية والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

4. ولقد ذكر السيد لامي أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية قد أعاد التأكيد على مدى أهمية عقد دورة الدوحة من المباحثات التجارية خلال عام 2010، وذلك بهدف تمكين الدول النامية من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التجارة المفتوحة.

5. ولقد أبدى مدير عام منظمة التجارة العالمية ترحيبه البالغ بالبرنامج المشترك الجديد الذي يجمع بين منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وصندوق التنمية الاقتصادية (EIF) ويرمي إلى توفير الإمكانيات اللازمة لدعم الدول الأقل نماءً (LDCs) في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولقد أشار ضمن كلمته إلى تدافع المانحين دعماً للبرنامج.

6. ولقد أشار السيد لامي إلى أن لجنة ميزانية وتمويل وإدارة منظمة التجارة العالمية قد أبدت موافقتها على ميزانية المنظمة للأعوام 2011-2010 في تاريخ 7 ديسمبر 2009، والتي تنص على زيادة قدرها 8.21% و5.86% في مساهمة المنظمة في ميزانية مركز التجارة الدولية للأعوام 2010 و2011 على التوالي. وهو يتوقع التصديق على ذلك الأمر بواسطة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية خلال هذا الأسبوع.

7. وتعقيباً على وثيقة البرنامج الموحد لمركز التجارة الدولية المعروض أمام الفريق الاستشاري المشترك، أبدى السيد لامي ترحيبه بتمسك مجلس التجارة الدولية بالتزامه حيال تحسين مقدرته على المراقبة والتقييم. كما عبر كذلك عن استحسانه للتركيز على تنوع الصادرات والتنافسية في الدول الأقل نماءً، مؤكداً على أنه يتعين على الدول النامية ذاتها أن توجه التجارة نحو إستراتيجية تنمية. هذا ويتعين على مركز التجارة الدولية صب تركيزه خلال عام 2010 على تقديم فهماً أفضل للمعوقات الرئيسية التي تقف في مواجهة التنوع وتحسين مستوى التنافس في مثل هذه الدول وإدماج التجارة في

إستراتيجيات التنمية. كما ينبغي الوقوف على أكثر السبل فعالية لمواجهة هذه العقبات، بما في ذلك تشجيع إنشاء التحالفات العامة-الخاصة.

بيان السيد بيتكو دراجانوف، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"

8. ذكر السيد دراجانوف أن الأزمة المالية الراهنة تعد أزمة تحولية، حيث إنها تمثل تحدياً مباشراً لنموذج التنمية المتبع في عملية النمو القائمة على التصدير. ولقد أضاف إنه هناك بعض المؤشرات على قرب استعادة الازدهار التجاري، إلا إنه قد لا يتسم بالقوة أو الاستقرار. ومن ثم، يتعين على شركات الدول النامية السعي وراء التنوع من خلال أسواق ومنتجات جديدة.

9. وعلى الرغم مما سبق، لا يمكن أن نتوقع من القطاع الخاص أن يتمكن من تحقيق هذا الهدف بالاعتماد على نفسه فحسب. فهو سيحتاج إلى سياسات لوائح ومؤسسات حكومية سباقة تعمل على توفير الحوافز وتحسين الإنتاج والتنافسية. ولقد اضطلع مركز التجارة الدولية بدور هام في مساندة القطاع الخاص في الدول النامية على الاستجابة إلى الفرص المواتية في الأسواق الجديدة وعلى تطوير إمكانياته التجارية.

10. ولقد أشار السيد دراجانوف مستحسناً إلى تعهدات كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية بتعزيز التعاون القائم بين المنظمات، وكذلك إلى النتائج الناجحة التي أثمر عنها تعاونهم في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة والخاص بالتجارة والقدرة الإنتاجية. ولقد أبرز أهمية تعاون الوكالات الثلاثة على بذل كافة الجهود الممكنة عند تقديم أنفسهم للعامة لتوضيح الروابط المؤسسية التي تربطهم ببعضهم البعض وتعريف المهام الموكلة إليهم ومجالات خبراتهم دون أي غموض. كما ناشد سيادته المانحين بأن يدعموا الوكالات الثلاثة في جهودهم الرامية إلى صياغة وتنفيذ مبادرات مشتركة مع وضع في الاعتبار هدفهم المشترك القائم على الترابط والتعاون.

الخطاب الرئيسي تلقيه السيدة باتريشيا فرانسيس، المدير التنفيذي، مركز التجارة الدولية

11. قامت السيدة فرانسيس بالترحيب بالسادة الوفود إلى المجلس الثالث والأربعين (43) للفريق الاستشاري المشترك، منوهة إلى أن المهمة التي ينبغي القيام بها على مدار اليومين التاليين هي مراجعة أعمال مركز التجارة الدولية خلال عام 2009 ووضع قائمة بأهم الأولويات لعام 2010. ولقد أشارت إلى السياق الاقتصادي العالمي للاجتماع قائلة إن بعض من هؤلاء الحاضرين لم يكونوا سيمرون بمثل هذه الفترة من عدم الاستقرار الاقتصادي في حياتهم العملية.

12. ولقد قالت المديرة التنفيذية أن الأزمة الاقتصادية، إلى جانب الأزمات المرتقبة على أصعدة المناخ والبيئة والطاقة والغذاء، إنما تتراكم لتبلغ مبالغ عاصفة عنيفة مما يجعل من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً بعيد المنال. ولن تكون استعادة الازدهار بالأمر السريع أو المستقر، لذا يتوجب مساهمة مركز التجارة الدولية في استعادة الازدهار لتحقيق مستويات أعلى من الإنصاف.

13. وفي الوقت ذاته، أكدت أن فترات التحدي يمكن أن تكون كذلك فترات من الفرص السانحة. "فعمل الفعل الصواب" ليس هو أهم ما في الأمر، بل من الضروري كذلك "عمل الفعل على النحو الصائب". إن تحقيق التنمية المستدامة إنما يتطلب أسلوباً مختلفاً في العمل. وعلى وجه الخصوص، يلزم تقييم عائدات الاستثمار في مقابل خط سفلي ثلاثي قائم على الفائدة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية – مما يثمر عن تنمية تعني على نحو مكافئ بالإنسان والكوكب والرخاء؛ فيلزم مراجعة الممارسات الراهنة في ضوء تأثيرها المستقبلي المحتمل؟؛ هذا فضلاً عن الحاجة إلى إقرار الحاجة إلى التسوية والتوصل إلى رأي جماعي؛ كما يجب أن يهدف الإسهام في الانتعاش إلى تحقيق مستويات أكبر من الإنصاف.

14. ولقد ذكرت السيدة فرانسيس أن أحجار الزاوية لنجاح السوق والحفاظ على القدرة التنافسية هي التخطيط الإستراتيجي طويل المدى والمرونة وسرعة الاستجابة إلى التحديات ودعم الابتكار وإقامة شراكات وتحالفات إقليمية وما بين الأقاليم وبين القطاعين العام والخاص.

15. وعلى صعيد الإستراتيجية، يمر مركز التجارة الدولية حالياً بالعام الثاني من دورة التخطيط الإستراتيجي له، ونظراً لاستكماله عملية إدارة التغيير، فإن جل تركيزه ينصب على الجودة والتسليم والنتائج والآثار الناجمة. ولقد تم إنشاء وحدة مخصصة لإدارة عملية الإعداد للبرامج الكبرى. ولقد بدأت عملية التنفيذ من خلال توصيات ذات صلة بإدارة دورة المشروع مع تشكيل لجنة لمراقبة جودة المشروع.

16. يتم حالياً تناول الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والبيئة ضمن مشروعات مركز التجارة الدولية كلما أمكن. هذا وسيتم تدشين برامج جديدة معنية بالمرأة والتجارة والتغير المناخي والبيئة بحلول عام 2010.

17. فيما يتعلق بسرعة التصرف، تواصل المكاتب الإقليمية لمركز التجارة الدولية السعي لجمع الخبرات وتحسين الفهم لاحتياجات الدول العملاء، وهو ما ينعكس على تصميم برامج المساعدة الفنية. كما أن توفير السلع العامة العالمية في الوقت المناسب مثل بيانات التجارة الشهرية أتاح للعملاء أن يكونوا أكثر ملائمة على المستوى المحلي.

18. وعلى صعيد الشراكات، أشارت إلى إنه على العام الثالث على التوالي، تواصل الوكالة نشر استطلاع عملائها، وهو بمثابة وسيلة لضمان تحسن استجابة مركز التجارة الدولية لاحتياجات العملاء. ولقد أوضح الاستطلاع تواصل ارتفاع مستوى رضا العملاء عن أداء الوكالة بثبات – من 38% في عام 2007 إلى 43% في عام 2008 و56% في عام 2009- إلا إنه لازال هناك المزيد من الجهود التي ينبغي بذلها.

19. وقالت السيدة فرانسيس ضمن خطابها أنه تم تعيين أعضاء لجنة الإدارة العليا كمديرين للعلاقات الخاصة مع المنظمات الشريكة لضمان تحقيق أقصى قدر من التناغم والاتساق. فعلى مدار العام، عمل مركز التجارة الدولية مع كل من منظمة التجارة العالمية (WTO) والأنوتكاد (UNCTAD) والبنك الدولي واليونيدو (UNIDO) وصندوق التنمية الاقتصادية (EIF) ومنظمة توصيف التجارة العادلة (FLO) ومنظمة الغذاء والزراعة (FAO) ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة.

20. وأنهت السيدة فراتسيس كلمتها بوصف الخصائص المتعددة لمجلس الفريق الاستشاري المشترك لعام 2009، من بينها جلسة على مدار ساعتين حول إستراتيجية التصدير. ولقد وجهت شكرها إلى المنظمات الأم للوكالة وشركائها لما يقدموه من دعم متواصل وأعربت عن إيمانها بأن عام 2010 سوف يشهد إسهام ITC في مجتمع يتمتع بقيم مشتركة وشبكة قادرة على توفير الرخاء للجميع.

التقرير السنوي لعام 2008 والتقرير التمهيدي لأنشطة عام 2009

21. قامت السيدة المديرة التنفيذية بتقديم التقريرين. ولقد أكدت أن هيكل التقرير السنوي لعام 2008، مثله في ذلك مثل تقرير عام 2007، قائم على الإسهامات الموجهة نحو الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم الإقليمي الذي تم إحرازه، وهي ما تعد مجالات الاهتمام الرئيسية للفريق الاستشاري المشترك خلال الأعوام السابقة. ولقد تم إعداد التقرير السنوي لعام 2009 حول البرامج والاستجابات الداخلية المقدمة والموضحة في الخطة الإستراتيجية للمركز والمعتمدة من قبل الفريق الاستشاري المشترك في عام 2008. وهو ما من شأنه إتاحة تقييم أداء المركز في مقابل الالتزامات التي تعهد بها إلى الفريق الاستشاري المشترك في العام المنصرم. كما ذكرت أن التقرير السنوي النهائي لعام 2009 لسوف يشتمل على مؤشرات وملاحق تبرز نطاق عمل المركز، مثله في ذلك مثل تقرير عام 2008. وبينما ستقوم المنظمة في عام 2009 بالإبلاغ عن مؤشرات النتائج، فسوف تقوم في عام 2010 بالإبلاغ عن النتائج، وسوف تتقدم بثبات نحو تقييم التأثير مع نضج عملية الإدارة القائمة على النتائج داخل المركز ومع الشركاء.

تقديم المعلومات المالية

22. قامت مديرة قسم دعم البرنامج باستعراض لمحة شاملة حول الموقف المالي لمركز التجارة الدولية، متضمنة الموازنة العادية (RB) والتمويل خارج الميزانية (XB) واحتياطي التشغيل. ولقد ذكرت إنه نظراً لحالات التذبذب في أسعار

الصرف على مدار السنوات الماضية، فبدت الموازنة العادية إنها في ازدياد متواصل، إلا إنه في واقع الأمر كانت المصادر ثابتة على مدار الوقت، مع زيادات فعلية محدودة. وبالنسبة للفترة 2010-2011، كانت المنظمة تأمل في إنه عقب مرور عدة سنوات بدون أي زيادات ملموسة، يتم توفير مصادر إضافية للموازنة العادية لإتاحة الفرصة لإنشاء مراكز جديدة. وسوف تعمل هذه المراكز على تعزيز قدرة المركز على تقديم استجابات تناسب الاحتياجات التي يتم تقييمها لكل إقليم على حدة وكذلك للدول الأكثر فقراً، مع تحقيق الكفاءات الرئيسية للمركز. ولقد أشارت المديرة إلى أن الإنفاق المتصور خلال عام 2009 قد بلغ 32.4 مليون دولار أمريكي تحت الموازنة العادية و34.9 مليون دولار أمريكي تحت التمويل خارج الموازنة، وهو يصل إجمالاً إلى 67.4 مليون دولار أمريكي. ولقد أشارت كذلك إلى أن مستوى تقديم المساعدات الفنية يواصل ارتفاعه منذ عام 2002. وبالإشارة إلى احتياطي التشغيل، أكدت أن المنظمة إنما تواصل جهودها لزيادته إلى النسبة المستهدفة والتي تبلغ ١٥% من التسليم السنوي، أو ما يناهز 4.4 مليون دولار أمريكي وفقاً للتقدير المتدني للفريق الاستشاري المشترك الواحد والأربعين في عام ٢٠٠٧، وهو يقبع في الوقت الراهن عند 2.35 مليون دولار أمريكي؛ وستكون أية مساهمات إضافية من المتبرعين محل ترحيب.

الجدل العام

23 كان هناك إجمالاً 41 مداخلة رداً على عرض التقرير السنوي لعام 2008 والتقرير التمهيدي لعام 2009. ولقد أشارت الوفود إلى أن العام 2009 كان عاماً عسيراً بصفة خاصة بالنسبة لاقتصادياتهم حيث تأثرت التجارة الدولية على نحو بالغ بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي صاحبتها أزمات أمن الطاقة والغذاء. وهو ما جعل بدوره من عمل مركز التجارة الدولية يكتسب مزيداً من الأهمية عما سبق.

24. قامت الحاضرين بالسناء على سكرتارية المركز لجودة المستندات التي تم إعدادها للفريق الاستشاري المشترك، حيث أكد الكثيرون على إنها تمثل تقدماً ملحوظاً، كما تم وصفها بأنها واضحة ودقيقة ومتسقة. وهي تعكس التغيير الذي طرأ على منهج الإدارة، وعلى وجه الخصوص تقديم الإدارة القائمة على النتائج (RBM)، والتي لقيت تقديراً خاصاً. وعلى الرغم مما سبق، شعر بعض الحاضرون إنه كان هناك بعض العمل الواجب القيام به، مقترحين العمل على وضع أسس واضحة لتقدير الأداء وتقييم الاحتياجات مسبقاً ووضع مؤشرات قبالة للتحقق منها وإرساء روابط بين المخرجات والنتائج والآثار التنموية. كما تمت الدعوة إلأى إضفاء مزيد من الشفافية فيما يخص الفاعلية الداخلية.

25. إبان مداخلاتهم، أبرز العديد من الحاضرين الحاجة إلى تركيز مركز التجارة الدولية على مجالات المزايا التنافسية خاصته، وعلى الأخص السعي لتعزيز إمكانيات المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم (SMEs) حتى يتسنى لها الاندماج في نظام التجارة العالمية، وكذلك العمل على تحسين أداء معاهد دعم التجارة (TSIs) المتواجدة لدعمهم. ولقد تمت مدح التركيز على تحسين مستوى تنافسية العمل، كما أيد الحاضرون السيد لامي والسيد دراجانوف في أنه لا يمكن المغالاة في مدى أهمية دور المركز كمزود للدعم الفني الموجه نحو القطاع الخاص.

26. أشار العديد من الحضور باستحسان إلى إنشاء رابط بين برامج مركز المجارة الدولية ودعم الدول في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ولقد تم تسليط الضوء على نحو خاص على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإبراز مشكلات المساواة بين الجنسين والتركيز على دور المرأة العاملة في مجال المقاولات. ولقد نوه الحاضرون كذلك إلى أهمية وضع في الاعتبار اهتمامات برامج المركز المعنية بتغير المناخ – والذي من المرجح أن يؤثر على الدول الأكثر فقراً على نحو غير متناسب – وغير ذلك من العناصر الخاصة بالبيئة.

27. أبدى الحاضرون تقديرهم البالغ للتركيز على تعزيز التجارة الإقليمية وبين الأقاليم، وكذلك لمنح الأولوية إلى الدول الأقل نمواً (LDCs) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) وأفريقيا جنوب الصحراء ضمن مخططات المركز. وعلى الرغم من ذلك، أبدى بعض الحاضرون قلقهم (أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبيان) إزاء وجود بعض الأقاليم التي يبدو أن حجم الدعم الذي تتلقاه من قبل المركز أقل مما تحتاجه فعلياً في تلك الأوقات العسيرة. كما حث الحاضرون مركز التجارة الدولية على تطوير برامج أكبر حجماً في دولهم وأقاليمهم.

28. رحب الحاضرون بالبيانات الافتتاحية التي ألقاها كل من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وباتريشيا فرانسيس، وأبدوا بالغ تقديرهم لذلك التحسن الذي لمسوه على مستوى التعاون والاتساق بين برامج المنظمات الثلاثة، وعلى الأخص فيما يتعلق بمجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية الخاصة بمجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة إلى مزودي المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة (TRTA)الآخرين. كما تم مناشدة المركز أن يواصل دوره الهام في ظل إطار العمل المتكامل المحسن (EIF) والعمل على ضمان أن كافة برامج المركز في الدول الأقل نمواً تخضع للتنسيق مع إطار العمل المتكامل المحسّن.

29. أكد العديد من الحاضرين على أهمية مبادرة المعونة مقابل التجارة وذكروا إنهم يعتبروا تنمية القطاع الخاص بمثابة عنصر هام من عناصر هذه المبادرة. ولقد عبر الحاضرون من الدول النامية عن تقديرهم لدعم الدول المانحة المتمثل إمدادهم للمركز بتمويل خارج الموازنة، وحثوهم على مواصلة هذا الدعم.

وثيقة البرنامج الموحد لعام 2010

30. تم تقديم وثيقة البرنامج الموحد (CPD) لعام 2010 من قبل مدير مكتب السياسات والبرامج. والذي أوضح أن وظيفة المستند هي العمل كرابط بين الخطة الإستراتيجية المقرر لها أربعة أعوام وعمليات مركز التجارة الدولية. وهو يهدف إلى إمداد الدول العملاء للمركز وشركاءه المؤسسيين والمانحين برؤية أكثر تفصيلاً وفهماً أكثر وضوحاً لبرنامج العمل المقترح على المستويات العالمية والإقليمية وعلى مستوى الدولة، فضلاً عن توفير قاعدة للمناقشة مع الشركاء حيال الأولويات والتمويل. ولقد تم تعديل صيغة وثيقة البرنامج الموحد لإدراج التعليقات التي تقدم بها الفريق الاستشاري المشترك في عامي 2007 و2008. كما سلطت الوثيقة الضوء على ضرورة تقديم وصف واضح لمخططات المركز حسب الإقليم ومجال العمل، كما وصف الروابط القائمة بين العمل وأهداف الألفية التنموية، مستعرضاً المزيد من التفاصيل حول الإنجازات المخطط لها والنتائج التي تم إحرازها ومصادر التمويل ووضع الاستخدامات المعتزمة للأموال خارج الموازنة.

الجدل العام

31. رحب الحاضرون وثيقة البرنامج الموحد (CPD) لعام 2010 باعتبارها تقدماً ملحوظاً عن الأعوام الماضية وأساساً راسخاً لمناقشة أنشطة المركز على مدار العام المقبل. ولقد تم وصف الوثيقة بأنها سهلة القراءة وجيدة الإعداد. كما إن تركيزها المتواصل على الدول الأقل نمواً كان محل ترحيب من قبل المانحين والدول الأقل نمواً وغيرها من الدول النامية. وعلى الرغم من ذلك، حث بعض الحاضرون المنظمة على إقامة روابط واضحة بين وثيقة البرنامج الموحد (CPD) والخطة الإستراتيجية.

32. ولقد أشار الحاضرون إلى أن الحد من الفقر كان هو الهدف الأسمى الذي يمثل أساس جميع أعمال دعم التصدير والتجارة من جانب مركز التجارة الدولية، وحثوا المركز على وضع مؤشرات أكثر وضوحاً تتيح قياس التأثير على الفقر وبرامج التجارة والتصدير.

33. لقد كان هناك ترحيباً خاصاً بتركيز المركز على أهداف الألفية التنموية، كما كثيراً ما تم ذكر برنامج المرأة في التجارة، وكذلك البرنامج المنقح للتجارة والبيئة، وذلك بهدف تسليط الضوء على الآثار التي تخلفها التجارة على الدول النامية.

34. ولقد أشاد الحضور كذلك بالعمل المقترح الخاص بالتدابير غير المتعلقة بالتعريفة (NTMs)، والتي كانت تمثل تحدياً متزايداً أمام الاقتصاديات النامية، كما حثوا بشدة المركز على تجميع وتوزيع المزيد من البيانات الخاصة بهذا الشأن حتى يتسنى للجهات المعنية، ومن بينها القطاع الخاص، التحرك لمواجهة هذه المشكلة.

35. تم إبداء بعض القلق حيال أن الجزء الأكبر من التمويل خارج الميزانية، والذي من المتوقع له تغطية 55% من حصاد المركز لعام 2010، كان يصعب تمييزه. ولقد تمت إثارة تساؤل حول كيفية تحديد الأولويات على صعيد الإنفاق إذا ما كان هناك عجز في المساهمات التطوعية المتقدمة. ولقد تساءل الحاضرون حول كيف يعتزم المركز الحفاظ على محور تركيزه على الأهداف الإستراتيجية في مواجهة ذلك المستوى من الاعتماد على الأموال خارج الموازنة

وتخصيص المانحين. كما تم كذلك التعبير عن القلق إزاء إمكانية أن يؤدي هذا الطلب المتزايد على أنشطة المنظمة إلى اضطرارها إلى توزيع جهودها على قاعدة عريضة من المنتفعين مما يجعلها أقل فاعلية.

الخطة الإستراتيجية 2010 - 2013

36. قام نائب الرئيس التنفيذي بتقديم الخطة الإستراتيجية لمركز التجارة الدولية عن الأعوام 2010 - 2013. وقال أن أوجه التشابه بين هذه الخطة وخطة الفريق الاستشاري المشترك للعام السابق كانت متعمدة – حيث كان الشكل العام هو نفسه إلا أن المحتوى قد تم تحديثه. وقد جاءت الخطة نتاجاً لجهود مشتركة أخذت بعين الاعتبار كافة الإسهامات المقدمة من أعضاء اللجنة الإدارية العليا، بحيث جمعتهم رؤية واحدة لوضع أهدافهم المرجوة وسبل تحقيقها. وتوضح التعديلات والتحسينات التي تم إجراؤها على الخطة الثانية هذه على قيمة دورة التخطيط القائمة. ولقد جاءت الخطة أكثر وضوحاً ودقة بالرغم من أن الاستجابات الخاصة بتوصيل البرنامج الكلي كانت متوافقة مع الخطة الأساسية. وقد كانت هناك إضافة هامة تمثلت في وضع أهداف أساسية خلال الفترة التي تمتد إلى أربع سنوات. وقد تضمنت العناصر الرئيسة للخطة اهتمام بالغ ببرنامج المعونة مقابل التجارة، بما في ذلك تقديم الدعم للدول التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية؛ مع مراعاة الوضع الراهن والتحديات العالمية؛ التعاون الوثيق مع الوكالات الشريكة؛ الارتقاء بعمليات ضمان الجودة؛ والتحول في توجهات مركز التجارة الدولية إلى عدد من البرامج الكبرى التي تستمر لسنوات عديدة.

النقاش العام

37. شارك 13 وفد في النقاش العام وأبدوا ترحيباً شديداً بالخطة الإستراتيجية، وأنها محسنة عن وثيقة العام الماضي. وقد نالت الأولويات التي تناولتها الخطة تقدير الجميع، بما في ذلك التركيز الجغرافي والتركيز على دعم الدول الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. كما رحب أعضاء الوفود كذلك بالتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية وقالوا أنه كان على مركز التجارة الدولية أن يستمر في تركيزه على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

38. شعرت العديد من أعضاء الوفود أنه في حين قد تم إحراز بعض التقدم، إلا أنه لا يزال هناك المزيد من العمل لابد من القيام به لمواكبة الخطة مع مناهج الإدارة القائمة على النتائج (RBM). وصرحت بعض أعضاء الوفود أنه في حين أن وصف المراحل الزمنية كان مرحباً به، إلا أنه قد تم التعبير عن بعضها بكونها أنشطة أكثر منها نتائج أو آثار. ولابد من تعريف المراحل الزمنية والمؤشرات بشكل أكثر وضوحاً. وكان هناك العديد من الطلبات لوضع خطوط أساسية واضحة لتيسير تقييم الأداء. وأكدت بعض أعضاء الوفود على الحاجة لمراقبة التأثيرات طويلة الأمد والفورية، وأكدت على أهمية وظيفة المراقبة والتقييم بمركز التجارة الدولية .

39. وثمة احتياج كذلك لوضوح أكبر في صياغة الأهداف وتعريفها على مستويات متعددة، وتعريف الروابط القائمة فيما بينها. ولقد ذكر بعض أعضاء الوفود أنه سيكون من المفيد مستقبلاً تمييز التغييرات التي يتم إدخالها على الخطة حتى يتمكنوا من متابعة تطور الوثيقة.

40. وبخصوص الأهداف الإنمائية للألفية، كانت هناك دعوات لتعزيز العمل التحليلي لإظهار الروابط بين مشروعات مركز التجارة الدولية وبرامج الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما بين التجارة والحد من الفقر. ودعت بعض أعضاء الوفود لبذل جهود أكبر للتركيز على المرأة في مجال التجارة، وتغير المناخ والأمن الغذائي. ولوحظ أن 80% إلى 90% من النساء في الدول النامية يعملن في القطاع غير الرسمي وثمة حاجة لبرنامج معين لمواجهة هذه المسألة.

41. وكان هناك المزيد من الدعوات لتحقيق توازن جغرافي أكبر في تطبيق موارد مركز التجارة الدولية ، مع جذب الانتباه على وجه الخصوص إلى المدى المحدود من أنشطة مركز التجارة الدولية في شرق أوربا ومنطقة آسيا الوسطى

وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبيان. وحتى لو كانت الدول في هذه المنطقة تتلقى المساعدة من الاتحاد الأوربي وغيره من الجهات المانحة، فهي لازالت في احتياج لخبرة مركز التجارة الدولية .

42. وحثت أعضاء الوفود مركز التجارة الدولية على المشاركة في دراسات جدوى شاملة تضم الخبرات المحلية قبل المشاركة في مشروعات وبرامج. ولقد رحبت أعضاء الوفود بتحول الاهتمام إلى المشروعات الأكبر والأطول مدى، والتي لم يكن لها تأثيراً أكبر فحسب بل أيضا خفضت من نفقات الصفقات.

استجابة الإدارة

43. رداً على بعض القضايا التي أثيرت أثناء المناقشة، قالت المدير التنفيذي أن ترتيب الأولويات بين البرامج والمشروعات في حالة محدودية الموارد المالية المتوفرة، سيكون وفقاً للأولويات المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية. حيث كان من الضروري الحفاظ على توازن دقيق بين تحقيق التأثير المنشود ونشر الخدمات على نحو قليل الفاعلية.

44. رداً على السؤال الذي تم طرحه بخصوص ضعف مستوى نشاط مركز التجارة الدولية في بعض المناطق مقارنة بغيرها، تقول المدير التنفيذي أن المنظمة تحصل على موارد محدودة للغاية مقارنة بالاحتياجات المطلوبة، وأن عليها ألا تنتشر بالصورة الكبيرة التي تجعل الاستفادة من أنشطها ضعيفة وغير محسوسة مقارنة باحتياجات الدول العملاء. كما كان من المهم لمركز التجارة الدولية أن يستثمر في البنية التحتية الخاصة به وأدوات الإدارة المالية إذا كان يتعين عليه إعداد التقارير بنفس مستوى الجودة التي ينتظرها منه عملائه. لقد كانت الموارد محدودة، سواء البشرية أو المالية، ولذا لزم على مركز التجارة الدولية ترتيب الأولويات وفقاً لما تضمنته الخطة الإستراتيجية والتي ركزت على دعم كل من: الدول الأقل نمواً (LDC)والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) وأفريقيا جنوب الصحراء (SSA).

45. وبالإشارة إلى التعليقات على سرعة تقديم منهج الإدارة القائمة على النتائج، أثنت المديرة على مستوى الاهتمام الموجه لتلك النقطة، وقالت إنها كانت عملية متكررة، وأنه مع التقدم في العمل، كانت الإدارة على دراية بالحاجة الماسة للتركيز على صياغة التقارير والتحليل الأكثر تصنيفاً، وأنه ما يزال هناك الكثير الذي يمكن إنجازه.

46. وحينما سئلت عن تقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قالت أن المنظمة لم تتلق بعد مسودة التقرير، ولم يتم توجيه الدعوة لها لحضور الاجتماع النهائي. وأنه سيتم توزيع التقرير على الأعضاء فور وصوله.

47. وحول الأسئلة المتعلقة بمسألة التركيز على الحد من الفقر، أكدت على أهمية العمل على نشر مكافحة الفقر من خلال برنامج للحد من الفقر من خلال التصدير (EPRP)، والذي تم تطبيقه من خلال العديد من برامج المركز التجارة الدولية. وأضافت أن وضع المؤشرات لقياس التأثير على الحد من الفقر ليست بالمسألة السهلة: على سبيل المثال، يصعب قياس الرابط بين بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة لتكون لديها المعرفة السوقية اللازمة لتطبيق اتجاهات السوق في التفرقة بين المنتج والسوق، والحد من الفقر في المجتمعات. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على وجود رابطة قوية بين نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقليل مستويات الفقر.

48. وبالإشارة إلى مسألة تعميم واستهداف أهداف التنمية للألفية، كان الاهتمام بأن توفر البضائع العالمية العامة المعلومات الإستراتيجية والاستخبارات للشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات دعم التجارة في الدول النامية، بدون رسوم مقابل ذلك. ويعد هذا جزءاً من التزام مركز التجارة الدولية نحو هدف التنمية للألفية رقم 8، مساهمة منه في نظام تجاري مفتوح، متعدد الأطراف، ويسير على قواعد محددة، مثل برنامج للحد من الفقر من خلال التصدير وTPRP، والأزياء عالية الجودة، والذي تم تنفيذهم بالفعل. وهناك المزيد من البرامج الإضافية التي تساهم مباشرة في أهداف التنمية للألفية 3 و4 بما في ذلك TCCE والمرأة والتجارة.

49. وفي ما يخص السؤال حول المعايير المميزة لمؤسسات دعم التجارة، أوضح مدير الأعمال والدعم المؤسسي أن نظام المعايير المميزة لمركز التجارة الدولية ليس نظام للتصنيف، ولكنه أداة للتقييم الذاتي تهدف إلى دعم عملية التحسين المستمرة لمؤسسات دعم التجارة من خلال دعم المعلومات الخاصة بالممارسات المثلى. ومن خلال تحسين الدعم المقدم إلى المؤسسات متوسطة الحجم، يمكن أن يساعد نظام وضع المعايير مركز التجارة الدولية على الإسهام في تنمية المجتمع والحد من الفقر، وذلك من خلال الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة للتصدير والاستثمار. تحتاج فروع مركز التجارة الدولية، خاصة في الدول الأقل نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) ، في حاجة إلى التأكد من أنها تلبي احتياجات أصحاب المصالح والعملاء الخاصين بها، مع الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة، بما في ذلك فرق العمل.

50. وأما بالنسبة للسؤال حول التكلفة العالية لتخطيط البرنامج، وتنسيقه وتنفيذه، أوضح مدير السياسات والبرامج أن تقدير تكلفة التنفيذ المعروض ضمن لوثيقة البرنامج الموحد (CPD) يغطي عنصراً جوهرياً في تسليم العناصر التقنية داخل الدول، وهو ما لا يمكن اعتباره تكاليف إضافية. وفي الوقت نفسه، أكد على أن مركز التجارة الدولية هو هيئة تقدم الدعم التقني وليست جهة للتنمية التقليدية.

مساهمات الجهات المانحة

- السويد: 120 مليون كرونر سويدي، أو 17 مليون دولار، خلال ٤ سنوات، غير مخصصة. يمثل هذا التبرع زيادة في الحجم والمدة، بما يتوافق مع إعلان باريس وبرنامج المعونة مقابل التجارة.
- الصين:90.000 دولار خلال 2010، بالإضافة إلى دراسة تقديم مساهمات عينية الخاصة ببناء قدرات الدول الأقل نمواً في إفريقيا على تطوير قدراتها فيما يتعلق بمحصول القطن. وتمثل هذه المساهمة زيادة قدرها 12% عن عام 2009، وتخضع لموافقة مجلس الشعب الصيني.
- ألمانيا: بالإضافة إلى تمويل ثلاثة مسئولين مهنيين حديثين، من المتوقع أن يتم قريباً توقيع أتفاق على مبلغ قدره 2 مليون يورو. وسيكون هذا المبلغ المخصص بمرونة موجهاً للمشاريع المرتبطة مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية، كبرنامج التجارة لتحقيق التنمية المستدامة وبرنامج الحد من الفقر من خلال التصدير، ويبقى متاحاً أمام بعض البرامج الأخرى.
- المملكة المتحدة: 5.4 مليون جنيه إسترليني خلال 3 سنوات، في 3 مجالات إستراتيجية وهي: الدور المحوري للمرأة في مجال التجارة، التدابير غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية والإصلاح الداخلي.
- النرويج: من المتوقع مساهمتها بمبلغ يتراوح من 15 إلى 15 مليون كرونر نرويجي في 2010، بما يمثل الدعم المستمر. وهو يخضع لموافقة البرلمان. تظل معونة التنمية الرسمية ثابتة عند معدل يبلغ 1% تقريباً، بيد أن الحكومة تركز بشكل أكبر على التغيرات المناخية والغابات. الأمر الذي قد يؤثر مع مرور الوقت على مساهماتها الموجهة إلى مجالات أخرى مثل برنامج المعونة مقابل التجارة.
- رومانيا: 135.000 دولار من أجل جورجيا – توجه إلى برامج تحليل السوق التجارية و بناء القدرات. وتعتبر هذه أول مساهمة تقدمها رومانيا إلى مركز التجارة الدولية.
- سويسرا: ليست في موقف يتيح لها التبرع إلى الإطار ١ لصندوق ائتمان مركز التجارة الدولية، لكنها سوف تستمر في التبرعات الثنائية (لم يتم تحديد أية تفاصيل بهذا الشأن). حيث تبحث في صيغ صناديق الائتمان وقد تتبرع له مستقبلاً. لقد تقدمت سويسرا باقتراح نيابة عن الدول المانحة بأن يدرس مركز التجارة الدولية إمكانية تغيير توقيت

اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك، على أن يجتمع في الربع الأول من كل عام لإتاحة الفرصة لعرض نظرة كاملة لأعمال العام المنصرم.

- فنلندا: سوف تواصل الصين تمويل مسئول مهني حديث (JPO) واحد خلال عام 2010. لم يتم بعد تحديد مساهماتها خلال 2010 – 2011، إلا أنه من المتوقع أن تتعاون فنلندا مع مركز التجارة الدولية. حيث ضاعفت فنلندا من دعمها لمركز التجارة الدولية عام 2009 وتعتبره شريك تجاري مهم.
- كندا: 4.5 – 6.5 مليون دولار كندي خلال 2010 توزع لصالح البرنامج الممول كندياً لبناء القدرات الإفريقية على صعيد التجارة (PACT)، ويتوقف ذلك على مدى التقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ البرنامج: 1.9 مليون دولار كندي لصالح برنامج تعزيز القدرات التجارية العربية (ENACT) في 2011-2010، ومبلغ 9.1 مليون دولار كندي لصالح ENACT، وذلك على مدار عدة سنوات أيضاً. هذا، وتحافظ كندا على دعم مستمر يركز على المشروعات الكبيرة والتي تتمثل في البرنامج الممول كندياً لبناء القدرات الإفريقية على صعيد التجارة (PACT) و برنامج تعزيز القدرات التجارية العربية (ENACT)، والمصممين لتقوية التعاون بين القطاعين العام والخاص والذي سيؤدي بدوره إلى مساعدة التجارة على الاستفادة من التحرر المستمر.
- نيوزيلندا: 250.000 دولار نيوزيلندي خلال 2010 توجه لدعم الميزانية الأساسية. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تساهم فيها نيوزيلندة في دعم مركز التجارة الدولية.
- هولندا: 15.88 مليون يورو على مدار 4 سنوات، بحد أقصى 3.97 مليون يورو في 2010، وتخضع لموافقة البرلمان. وتركز على الدول الأقل نمواً في إفريقيا.

النص التالي تمت إضافته بعد تعديل التقرير.

جلسة غير رسمية حول إستراتيجية التصدير

51. قام رئيس مكتب البرنامج والسياسة بإدارة جلسة غير رسمية حول إستراتيجية التجارة بحضور ممثلين عن رومانيا وجامايكا وأوغندا وسوموا. ولقد قامت هذه الدول بمشاركة خبراتها في إستراتيجيات التصدير فضلاً عن الرد على بعض أسئلة الوفود.

الجلسة الختامية

52. استعرضت الجلسة الختامية التقرير المبدئي للفريق الاستشاري المشترك الثالث والأربعين. ولقد طالبت بعض الوفود بإدخال تعديلات على تقرير الإعلان ليضم إسهاماتهم المالية المقدمة خارج الميزانية. ولقد تمت الموافقة على هذه الطلبات وتم تعديل التقرير بناء عليه.

ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية

53. قامت المديرة التنفيذية بتوجيه الشكر إلى جميع الوفود لما أنجزوه من أعمال على مدار اليومين مدة انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري المشترك، وعلى ذلك الدعم الضخم الذي حظي به عمل مركز التجارة الدولية. ولقد ذكرت أن فريق الإدارة العليا قد تابع عن كثب المناقشات التي دارت وأبدوا اهتماماً بالغاً بجميع الاقتراحات المقدمة.

54. واتفاقاً منها مع تعليق أحد الوفود أن مكافأة العمل الشاق هي إنجاز المزيد من الأعمال، قالت المديرة التنفيذية أنه من الواضح إنه ثمة من حاجة لبذل المزيد من العمل لتحقيق أهداف مركز التجارة الدولية، إلا إنها تأثرت أبلغ الأثر بذلك التشجيع الذي قوبل به المركز كما سعدت بالاستماع إلى خبرات الآخرين.

55. وأهم ما في الأمر هو ضرورة تذكر الخط السفلي الثلاثي وتوفير اهتمام متكافئ للشعوب والكوكب والرخاء. فإنه من الحتمي القيام بالشيء الصائب على النحو الصائب، كما ذكرت سالفاً.

الملاحظات الختامية لرئيس المجلس

56. ومع وشوك إنهاء الاجتماع، عبر رئيس المجلس عن عميق تقديره لجميع الوفود لتفاعلهم الكامل ومشاركتهم الحثيثة. فلقد كانت الجهات المهنية على حق بمطالبتها بالبحث عن إجابات لدى منظمة خدمية مثل مركز التجارة الدولية، والذي يسعى في المقام الأول إلى خدمة احتياجات أعضائه. كما عبر الرئيس عن تقديره للأسئلة التي تم طرحها على مدار اليومين الماضيين، كما أعجب بالردود المنفتحة التي أجاب بها مركز التجارة الدولية.

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

عنوان الشارع: مركز التجارة الدولية،
54-56, rue de Montbrillant,
1202 جنيف، سويسرا

العنوان البريدي: مركز التجارة الدولية،
Palais des Nations,
1211 جنيف 10، سويسرا

الهاتف: +41-22 730 0111

الفاكس: +41-22 733 4439

البريد الإلكتروني: itcreg@intracen.org

الموقع الرسمي: www.intracen.org

مركز
التجارة
الدولية